دول الجنوب وواقع السوق الدولية...أوهام التنمية المستقلة

أ/ بسمة خراشي
جامعة عنابة

الملخص :

يميل الخطاب الرسمي الحالي – الليبرالية الجديدة– عبر مؤسساته الدولية وتحت شعار **تجارة دولية بلا حدود ولا قيود،** إلى تأسيس وتبرير نهج التحرير والخضوع لمقتضيات المد الليبرالي باعتبار التبادل الحر كمتغير حاسم في التنمية ، ومن هذا المنطلق يفتح باب العودة إلى وهم التنمية المعتمد على الخارج ، بينما واقع الحال يكشف عن جملة من التناقضات ، يصعب في ظلها الحديث عن سوق دولية حرة ومندمجة ، ما يلغي فكرة اللحاق أو التنمية المستقلة بالمعنى الذي تحدده نظرية التجارة الدولية. خاصة في ظل عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية والقيود التي تفرضها المؤسسات القائمة على النظام الرأسمالي العالمي.

Résumé :

L'actuel discours officiel ayant comme slogan "Commerce international sans frontières ni contraintes " vise, à travers les institutions internationales la constitution et la justification de la libéralisation ainsi que l'obéissance aux exigences de l'élan libéral qui considère l'échange libéral comme variable déterminante dans le développement. A partir de cela,le mythe du développement par l'extérieur ré-surgit.Or,la réalité d'aujourd'hui dévoile un ensemble de contradictions qui rendent difficile le fait de parler d'un marché international libre et intégré.Ce qui exclut l'idée d'un développement indépendant tel que défini par la théorie du commerce international ; surtout sous la pression de facteurs issus des mécanismes de marché et des contraintes qu'imposent les institutions du système capitaliste mondial.

المقدمة:

في حين أن السوق العالمية والاقتصاد العالمي قد نشطا بقوة تصنيع الغرب من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، أصبحت السوق العالمية والاقتصاد العالمي منذ نهاية القرن التاسع عشر (ميل الرأسمالية للاحتكار) إحدى العقبات الأساسية أمام تصنيع العالم الثالث (دول الجنوب)، وذلك بالتحديد بسبب كونهما يكبحان تراكم الرأس المال الصناعي[1]، أي قطع الطريق أمام إمكانية تشكل سوق داخلية وتحقيق مشروع تنمية بالتصنيع على الصعيد العالمي. فالحديث عن مفهوم **تجارة دولية بلا حدود ولا قيود** يفترض فيما تضمنته نظرية التجارة الدولية التي يستند عليها الخطاب الرسمي المعلن للمنظمة العالمية للتجارة، انتقال حر للسلع ورأس المال والعمل كمجالات ثلاث تدور حولها نظرية التجارة الدولية[2]، حيث لا تختلف المبادئ التي تستند إليها حركة عوامل الإنتاج في جوهرها عن المبادئ التي تستند إليها التجارة الدولية في السلع، بينما واقع الحال وكإشارات ملموسة يكشف عن جملة من التناقضات: الانتقال السريع والمكثف لرأس المال وفي المقابل هناك حالة من الضعف في حركة العمل على المستوى الدولي، اتساع حدة الفجوة التكنولوجية، الإسقاط الكامل للسياسة الاقتصادية الدولية باعتبارها السياسة الاقتصادية الوطنية وانعكاس ذلك على واقع الاندماج بالسوق العالمية ومن خلاله على موضوع التنمية في دول الجنوب.

إشكالية الدراسة: بناءا على ما تقدم يتم طرح الإشكال الرئيسي التالي: مع التسليم بحقيقة استحالة الفصل بين التجارة (التبادل الحر) والتنمية، ومع التأكيد على أن التنمية هي المتغير –الهدف–، أما التبادل الحر فهو وسيلة أو سياسة قد تتلاءم وقد تتعارض مع هذا الهدف، بالتالي إلي أي حد يتعارض خطاب التبادل الحر المعلن على مستوى منظمة التجارة العالمية بما يتضمنه من مفارقات مع مشروع التنمية المستقلة لدول الجنوب ؟ وهل يمكن أن يؤدي فعلا التبادل الحر دورا ايجابيا لتحقيق هدف التنمية ؟ أم أن العملية مرتبطة بشروط موضوعية أكثر من مجرد تحرير الأسواق؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية: ما هي جملة التناقضات التي يطرحها واقع السوق الدولية ؟ وكيف أثرت على مسار التنمية في دول الجنوب ؟ كيف يمكن فهم البعد الاستراتيجي لليبرالية الجديدة ؟

فرضية الدراسة:

– يتعارض شعار التبادل الحر مع واقع حال السوق الدولية، مما يجعل الحديث عن فكرة اللّحاق أو التنمية المستقلة في دول الجنوب أمرا مستحيلا.

– التبادل الحر مطلب موضوعي من مطالب فعالية التنمية ، لكن لا يمكن اعتباره كمتغير حاسم ، لأنّ التنمية في دول الجنوب تعتمد على ديناميكية داخلية لإطلاق عملية تنموية متواصلة ، وتحت هذه الشروط فقط يمكن للتبادل الحر أن يلعب دورا ايجابيا في دعم حركة وفعالية التنمية لهذه الدول.

منهجية الدراسة: للوصول إلى نتائج البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ضمن الحدود التي تقتضيها هذه الدراسة.

ومحاولة الإجابة عن إشكالية البحث يكون من خلال تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1– الرأسمالية وواقع السوق الدولية–حالة القطع–.

2– واقع السوق الدولية والتنمية في دول الجنوب... الوهم التاريخي.

3– الليبرالية الجديدة والتنمية في دول الجنوب... مبدأ التراكم بواسطة النهب.

المحور الأول: الرأسمالية وواقع السوق الدولية– حاله القطع –

إذا نظر للرأسمالية بصورة مجردة كنمط إنتاج، فستبدو قائمة على سوق مندمجة في أبعادها أو مجالاتها الثلاثة (سوق منتجات. سوق الرساميل وسوق العمل)، إلا أن الرأسمالية إذا نظر إليها كنظام موجود فعليا (رأسمالية واقعية) فتقوم على توسع عالمي للسوق في بعديها الأولين فقط، منتجات سلع ورأس المال. أي سوق دولية في حالة قطع (مبتورة)[3]. وذلك نظرا لان قيام سوق عمل عالمية يعطله وجود الحدود السياسية للدول لاعتبارات كثيرة (سياسية، قانونية واجتماعية)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن إعاقات حركة العمل بدأت وبشكل متصاعد خاصة بعد تشكل الأسواق الأوروبية، إضافة إلى ذلك الصعود الكبير والمميز لدور السياسة الاقتصادية كأداة تقنية على مستوى نظرية التجارة الدولية مع تراجع مكانة كل من الفكر الاقتصادي والاقتصاد السياسي كأعمدة رئيسية في التجارة الدولية (حالة التقاطع) وهذه الحالة لها امتدادات تاريخية منذ مطلع الربع الأخير من القرن التاسع مع بداية عمليات تصدير رأس المال، كنتيجة للاندماج الذي حدث بين الرأس المال الصناعي والرأس المال المصرفي وتشكل الرأس المال المالي الدولي ارتباطا

بمرحلة نوعية جديدة (ميل الرأسمالية للاحتكار) وذلك في إطار البعد الاستراتيجي لرأس المال من جهة زيادة فرصة ميله للاحتكار وبالتالي تعظيم الأرباح المحققة ومن جهة أخرى منع قيام مراكز جديدة للرأسمالية في مناطق مستعمراتها في أسيا إفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث كان يفترض ترقية المنافسة إلى مدى مكاني وزماني بعيدين وكذلك الأمر بالنسبة للتوزيع[4].

وفي هذا المجال يمكن العودة لمساهمات عدد من المفكرين الأساسيين، الذين تناولوا موضوعة الرأس المال المالي الدولي وعمليات تصدير رأس المال، ومعها تكون ظاهرة التبادل غير المتكافئ أو التبعية للبلدان المتخلفة مع بداية القرن العشرين.

فلقد طور المفكر النمساوي الماركسي **"اوتوباور** 1907 نظرية التبادل غير المتكافئ (نظرية التبعية) كمظاهر جديدة في إطار نظريته حول الامبريالية وحاول الوصول إلى تفسير الهوة التي تفصل بين البلدان الألمانية وبلاد التشيك حين يقول: "**لا يستغل رأسماليو المناطق عالية التطور عمالهم فقط بل أنهم يستحوذون بشكل دائم على جزء من فائض القيمة المنتج في المناطق الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية** ". ويعني ذلك أن علاقات التبعية والتطور اللامتكافئ تكونت عن طريق تصدير رأس المال الذي يبحث عن أعلى معدل ربح مع أواخر القرن التاسع عشر.

لم يتناول المفكر النمساوي **هلفردنج** في كتابه الرأس المال المال الدولي 1910، موضوع التبادل غير المتكافئ والتطور الاقتصادي، إلا انه حاول تقديم تفسير علمي للظواهر الاقتصادية لتطور الرأسمالية الحديثة، خاصة فيم يتعلق بالمسائل التالية: –اندماج الرأس المال المصرفي والرأس المال الصناعي في **الرأس المال المالي** وهو الشكل الأعلى والأكثر تجريدا وبالتالي الأكثر حركة لرأس المال، الذي مثل المحفز لتكون الاحتكارات، بإلغاء المنافسة الحرة وزيادة ظاهرة التركز والتمركز لرأس المال.– إستراتجية تطور الكارتلات والتروستات الإشارة الأولى لإستراتجية الشركات متعددة الجنسيات حيث شكلت الحاضنة التاريخية لولادة **الشركات متعددة الجنسيات** التي تشهدها الرأسمالية في طورها الراهن. وقد عزا **هلفردنج** إستراتجية هذه الشركات إلى اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض أولا ومن اجل **السيطرة** على الأسعار والظروف (مسألة الأزمات) ثانيا.– السياسة الاقتصادية لرأس المال المالي: تصدير رأس المال. ومن خلال تحليله لهده المسائل أكد **هلفردنج** على أهمية سعر الإنتاج باعتباره **عدم تكافؤ التبادل.** فسيطرة جزء

من المجتمع والاحتكار على ملكية وسائل الإنتاج للجزء الآخر يغير طبيعيا من التبادل، لأنه بواسطة التبادل فقط يمكن أن يظهر عدم التكافؤ أعضاء المجتمع، ولكن بما أن التبادل هو علاقة تكافؤية، فان عدم التكافؤ سيظهر في هذه الحالة كتكافؤ لسعر الإنتاج وليس للقيمة كما كان سابقا (ويعني مرحلة رأسمالية المنافسة)، أي كنتيجة لعدم تكافؤ جهد العمل في مجتمع يتساوى فيه معدل الربح، ويظهر تساوي معدل الربح أن ما هو مهم في المجتمع الرأسمالي هو رأس المال وليس غيره، لذلك لا تخضع عملية التبادل الفردي للشرط التالي: **عمل متكافئ يساوي عمل متكافئ آخر**، ولكن تخضع لشرط: **ربح متساوي لرؤوس الأموال المتساوية**، وهكذا يستبدل تساوي العمل بتساوي الربح ويتوقف بيع المنتجات على أساس قيمتها ليتم بيعها على أساس كلفة إنتاجها. فتحقيق أعلى معدل ربح ممكن هدف كل رأسمالي ليظهر اتجاه تساوي معدل الربح كضرورة لعمل نمط الإنتاج الرأسمالي، وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق عدم تكافؤ التبادل. فعندما يميل اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض، يدفع هذا الوضع الصناعة إلى التمركز للحصول على فائض الربح مما يدعم الاتجاه نحو التساوي في معدل الربح. بهذا المعنى فان ما يدفع إلى التنسيق هو الاختلاف في معدلات الربح على حساب الفروع التي لم تخضع لعملية التمركز، وينجم عن هذه الإستراتجية تطور الرأسمالية الاحتكارية أي إلغاء المنافسة التي تعبر عن مرحلة اندماج الرأس المال المصرفي والرأس المال الصناعي في الرأس المال المالي أولا، وعن إلحاق التداول بعملية إنتاج الاحتكارات ثانيا، وتؤدي إلى تحول في الاقتصاد العالمي، إذ تتمكن رؤوس الأموال المصدرة إلى المستعمرات وأشباه المستعمرات من الاستحواذ على فائض القيمة لمصلحة البلدان الرأسمالية.

وعندما كتب **لينين: بأن ما كان يميز الرأسمالية القديمة التي يسيطر فيها التنافس الحر هو تصدير البضائع، أما ما يميز الرأسمالية الاحتكارية فهو تصدير رأس المال، فانه لم يقصد بذلك أن الاستغلال عن طريق التبادل الدولي للبضائع قد توقف أو تراجع، انه أراد بالتحديد أن هذا الاستغلال قد تقوى أكثر، لأنه أصبح يستند إلى تصدير رأس المال.** وفي الواقع، فان وظيفة تصدير رأس المال التي أكدها **لينين** هي قبل كل شيء بإيجاد دولية من **التبعات والعلاقات** ولقد تمت العودة إلى هذه النقطة اليوم من قبل **اندريه كوندر فرانك: من المهم أن نتمعن جيدا في الدور الذي يلعبه تصدير رؤوس الأموال في إيجاد شبكة دولية من التبعات والعلاقات للرأس المال المالي.** ويعدد **لينين**

الأسباب الحقيقية التي تجعل الربح في البلدان المتخلفة بصورة أكثر حين يؤكد: **تكون الأرباح في البلاد المتخلفة اعتياديا عالية بسبب قلة رؤوس الأموال والانخفاض النسبي لسعر الأرض**

وكذلك الأجور والمواد الأولية[5].

إذن هناك ضرورة للتمييز بين **قانون القيمة** والشكل الخاص الذي يمثله **قانون القيمة العالمي**، فالرأسمالية المعولمة لا تخضع لحكم قانون القيمة الصرف ذلك الذي يؤسس نمط إنتاج رأسمالي مجرد، إنما لقانون القيمة المعولم ذلك الشكل من قانون القيمة النابع من سوق عالمية ثنائية الأبعاد (رأس المال ومنتجات سلع)، حيث يقتضي قانون القيمة بأن تكون عائدات العمل متساوية حيثما كان، حين تكون الإنتاجية متساوية (حالة المنافسة الكاملة) بينما قانون القيمة المعولم ينتج عائدات عمل غير متساوية في إنتاجية متساوية (حالة احتكار القلة)، في ظل الميل إلى التساوي عالميا لكل من أسعار السلع وعائدات رأس المال[6]، ويعكس هذا حالة من الاستقطاب الدولي في وضع المنظمة العالمية للتجارة، فبغض النظر عما جاء في الخطاب الرسمي، فان واقع الحال يكشف عن مجموعة من المفارقات التي تضعف مصداقية كونها تنتمي إلى مبادئ السوق الحرة وشفافيتها. **وبالتالي فإنّ قانون القيمة العالمي ليس امتدادا طبيعيا لتطور قانون القيمة، بقدر ما هو حالة فرضتها مستويات السياسة الاقتصادية في البلدان الصناعية المتطورة على التجارة الدولية.**

<u>المحور الثاني:</u> واقع السوق الدولية والتنمية المستقلة في دول الجنوب...الوهم التاريخي

ارتبط مفهوم التنمية المستقلة تاريخيا بعملية تراكم رأس المال في المراكز والتي كانت محكومة أساسا بديناميكية العلاقات الاجتماعية الداخلية، المعززة بروابط خارجية موضوعة في خدمتها، على عكس ذلك اشتقت عملية التراكم هذه في دول الجنوب من التطورات في المراكز والتصقت معها في تبعية ما. حيث تفترض التنمية المستقلة السيطرة على خمسة شروط أساسية للتراكم وهي: 1- إنتاج قوة العمل التي تتطلب تطورا زراعيا قادرا على استخراج فائض تمويني كافي وأسعار ملائمة. 2- تمركز الفائض لتمويل يتناسب مع عملية التنمية، ولا يتطلب ذلك وجود سوق مالي وطني فقط، وإنما الاستقلالية أمام تدفق الرأس المال الأجنبي. 3- سوق مخصصة للإنتاج الوطني حتى في

ظل سياسة التحرير والمنافسة عالميا. 4- الثروات الطبيعية من خلال القدرة على استغلالها والاحتفاظ بها كاحتياطي. 5-التكنولوجيا وإنتاجها سريعا حتى لو كانت مستوردة. وترتكز دينامكية التنمية المستقلة على إقامة تبعية داخلية وثيقة بين نمو إنتاج وسائل الإنتاج ونمو إنتاج وسائل الاستهلاك الجماهيري، ويعني ذلك أن مفهوم التنمية المستقلة لا يمكن اختزاله إلى استراتجيات الإحلال محل الواردات أو الاستراتيجيات الموجهة للتصدير كنماذج تنموية بالمفهوم الغربي، فهذان المفهومان يتم تجاهل من خلالهما أن الاستراتيجيات الاقتصادية تحققها كتل اجتماعية مهيمنة تعبر عن المصالح المسيطرة في المجتمع[7]. وللتوضيح:

ينظر إلى تعاقب النماذج الاقتصادية منذ العصور الوسطى باعتبارها ثلاث لحظات متمايزة تحددت كل منها بالقطاع المسيطر في الاقتصاد، حيث كان نموذج أول سيطرت فيه الزراعة واستخراج المواد الخام على الاقتصاد، ونموذج ثاني احتلت فيه الصناعة وإنتاج السلع المعمرة الموقع المسيطر والمتميز ونموذج ثالث وراهن يشكل فيه توفير الخدمات وتوظيف المعلومات قلب الاقتصاد العالمي، وبالتالي فان الموقع المسيطر انزلق من القطاع الأول إلى الثاني فالثالث، ومفهوم التحديث أو التصنيع يعني الانتقال من النموذج الأول إلى الثاني، من سيطرة الزراعة إلى سيطرة الصناعة، أما الانتقال من النموذج الثاني إلى الثالث، يطلق عليه اسم ما بعد الحداثة أو عصر المعلومات –اقتصاد المعرفة-. إن المؤشر الأوضح لعمليات التحول بين هذه النماذج الثلاثة يظهر في المقام الأول على الصعيد الكمي، مشيرا إلى النسبة المئوية من السكان المنخرطين في كل من هذه المجالات الإنتاجية أو إلى النسبة المئوية للقيمة المنتجة من قبل قطاعات الإنتاج المختلفة، وبالفعل فان التغيرات الحاصلة في إحصائيات الاستخدام في البلدان الرأسمالية المسيطرة خلال السنوات المائة الأخيرة تؤكد هذه النظرة، ولكنها تقود إلى أشكال خطيرة من سوء فهم هذه النماذج الاقتصادية، فلا تستطيع المؤشرات الكمية أن تلتقط أيا من التحول الكيفي الحاصل في السير قدما من نموذج إلى آخر[8]. ففي عملية التحديث والعبور نحو نموذج السيطرة الصناعية، لم يقف الأمر عند تدهور الإنتاج الزراعي كميا من حيث نسبة العاملين في القطاع أو على صعيد القيمة الإجمالية المنتجة وإنما تعرضت الزراعة نفسها وهذا أهم للتحول إلى إنتاج صناعي عندما أصبحت خاضعة لضغوط الصناعة الاجتماعية والمالية، حتى حين كانت الزراعة لا تزال طاغية كميا، فالزراعة لم تختف فقد

بقيت احد المكونات الأساسية للاقتصاديات الصناعية الحديثة إلا أنها أصبحت زراعة متغيرة، مصنعة وينطبق هذا التحليل أيضا على عملية التحول التي حدثت في الدول الرأسمالية المسيطرة وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أوائل السبعينات بالانتقال من سيطرة الصناعة إلى سيطرة الخدمات، الذي يغطي دائرة واسعة من النشاطات (صحة، تعليم، مال، نقل، سياحة، إعلان...) ويتميز بالدور المركزي للمعرفة والمعلومات والاتصالات، ولا يعني ذلك أن التحديث انتهى وان الإنتاج الصناعي سيتم الاستغناء عنه أو سيتوقف عن أن يؤدي دورا مهما، وكما قامت عملية التصنيع بتحويل الزراعة وجعلها أكثر إنتاجا، ستقوم الثورة المعلوماتية أيضا بتحويل الصناعة وجعلها أكثر إنتاجا، ويصبح التعامل مع التصنيع وكأنه خدمة[9].

تؤدي النظرة الكمية إلى جميع التصورات التاريخية الخاطئة، وصولا إلى عقد مقارنات بين حالات لا علاقة لأي منها بالأخرى. فمن وجهة النظر الكمية يمكن تصور مجتمع ينتمي إلى القرن العشرين تكون أكثرية قوته العاملة مشغولة بالزراعة، أو المناجم وتكون أكثرية قيمته منتجة في هذين القطاعين (الهند، ونيجيريا)، في وضع شبيه بوضع مجتمع كان موجودا في إحدى مراحل الماضي (كما في انجلترا وفرنسا). يؤدي الوهم التاريخي إلى إقحام المقارنة في نوع من التسلسل الديناميكي، بحيث يصبح نظام اقتصادي معين شاغلا للمكانة أو المرتبة نفسها التي كان آخر يشغلها في مرحلة سابقة، وكأن الجميع ساروا على الخط نفسه، متقدمين نحو الاتجاه ذاته، أما من الناحية الكيفية أو النوعية أي على صعيد مواقعها في سياق علاقات القوة والسيطرة العالميين فان هذه الاقتصاديات تحتل مراتب يتعذر مقارنتها كليا ففي الحالة المبكرة (حالة فرنسا وانجلترا في الماضي)، كان الإنتاج الزراعي موجودا بوصفه القطاع المسيطر في مجاله الاقتصادي، وحين أصبح هذا الإنتاج في الحالة المتأخرة (حالة الهند ونيجيريا في القرن العشرين) تابعا للصناعة في النظام العالمي فالاقتصاديان ليسا على المسار نفسه، بل في وضعين مختلفين جذريا ومتناقضين من السيطرة إلى الخضوع والتبعية، وفي هذه المراتب التسلسلية المختلفة، تكون جملة من العوامل الاقتصادية مختلفة كليا من حيث علاقات التبادل، التسليف والاعتماد المتبادل ..الخ. وحتى يتمكن الاقتصاد الثاني من احتلال موقع مشابه لموقع الاقتصاد الأول لابد له من قلب علاقة القوة والوصول إلى موقع السيطرة في مجاله الاقتصادي المعاصر كما فعلت أوروبا في السابق، بعبارة أخرى لابد للتغيير

التاريخي من أن يحصل على اعتراف من وجهة نظر علاقات القوة والسيطرة عبر المجال الاقتصادي كله[10]. أيضا لا يجوز فهم التحول نحو الخدمات الذي حدث في البلدان الرأسمالية المسيطرة، من منطلق المراحل الخطية للتطور وينطبق ذلك أيضا على القطاع المالي، صحيح أن الإنتاج الصناعي مع تعرضه للتدهور في البلدان المسيطرة وجرى تصديره عمليا إلى البلدان التابعة، من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إلى المكسيك وماليزيا ومثل هذه التغيرات والإزاحات الجغرافية، قد تقنع البعض بان هناك تنظيما عالميا جديدا للمراحل الاقتصادية بحيث تكون البلدان المسيطرة ذات اقتصاديات خدمات معلوماتية، والبلدان التي تتبعها مباشرة ذات اقتصاديات صناعية والبلدان الأبعد والأكثر تعرضا للإخضاع ذات اقتصاديات زراعية، ومن منظور مراحل التطور قد يعتقد أن بناء مصنع سيارات فورد في البرازيل في عقد التسعينات عن طريق التصدير المعاصر للإنتاج الصناعي قابل للمقارنة مع بناء مصنع لسيارات فورد في **ديترويت** في عقد الثلاثينات، لان لحظتي الإنتاج تنتميان إلى المرحلة الصناعية ذاتها. في الواقع فان المصنعين غير قابلين للمقارنة، وأوجه الاختلاف بينهما بالغة الأهمية، سواء على صعيد التكنولوجيا والممارسة الإنتاجية حيث أن بناء مصنع فورد في البرازيل بواسطة تكنولوجيات الكمبيوتر والمعلومات المتوفرة والأكثر إنتاجية، فتضع المصنع في قلب اقتصاد المعلومات لا تقارن بتكنولوجيا فورد في **ديترويت** في عقد الثلاثينات، ثانيا وهذا أهم، يكون المصنعان على علاقتين مختلفتين من السيطرة أو التحكم مع الاقتصاد العالمي ككل، فمصنع سيارات **ديترويت** في الثلاثينات كان يتصدر الاقتصاد العالمي محتلا موقعا مسيطرا ومنتجا أعلى القيم، أما مصنع سيارات التسعينات في البرازيل فلا يشغل إلا مرتبة تابعة في الاقتصاد العالمي. هذه المقارنات التاريخية الزائفة أساسا للسياسات أو الخطط الاقتصادية، تندرج ضمن خطابات التنمية الاقتصادية للدول الصناعية المسيطرة وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية، التي تنطلق من تصور التاريخ الاقتصادي لجميع البلدان يسير وفق نمط تطوري واحد كل منها في زمن مختلف وبسرعة متغيّرة، فالبلدان التي لا يكون إنتاجها الاقتصادي حاليا في مستوى البلدان المسيطرة تعتبر بلدان نامية متطورة، بمعنى أنها إذا ما سارت على الطريق الذي اتبعته في السابق البلدان المسيطرة، وكررت اعتماد سياستها وخططها الاقتصادية، فإنها تتمتع آخر المطاف بوضع أو مرحلة مشابهة. ولكن النظرة التطورية تخفق في رؤية حقيقة أن اقتصاديات البلدان المعروفة

باسم البلدان المتطورة محددة ليس فقط بعوامل كمية معينة، أو من خلال بناها الداخلية، بل واستنادا أيضا وهذا هو الأهم إلى مواقعها المسيطرة في الاقتصاد العالمي[11]. ولقد وجهت انتقادات لهذه النظرة التطورية، صادرة عن نظريات التبعية والتخلف التي انبثقت في أمريكا اللاتينية، وإفريقيا بالدرجة الأولى خلال عقد الستينات من القرن العشرين وكانت مفيدة ومهمة لا لشئ إلا لأنها أكدت حقيقة أن تطور أي نظام اقتصادي إقليمي أو وطني يعتمد إلى حد كبير على مكانه في تسلسل النظام الرأسمالي العالمي من حيث السيطرة والنفوذ. حيث ستواصل الأقاليم المسيطرة تطورها، كما ستبقى الأقاليم التابعة مستمرة في تخلفها بوصفهما قطبين متداعمين في البنية العالمية للقوة، وهذا لا يعني أن الاقتصاديات التابعة لا تتطور أو أنها لا تتغير أو تنمو ولكن يعني أنها ستبقى تابعة في النظام العالمي، وقد تتمكن أقاليم منفردة في حالات معينة من تغيير مواقعها في الهرم، غير أن العبرة تكمن في أن الهرم يبقى هو العامل الحاسم بصرف النظر عن الطرف الذي يشغل هذا الموقع أو ذاك. ومنظري التخلف أنفسهم يكررون وهما مماثلا عن التنمية الاقتصادية بالاعتماد على حقيقتين تاريخيتين ويستخلص منهما استنتاجا خاطئا. الحقيقة الأولى أن تخلف الاقتصاديات التابعة واستمرارها هو نتيجة لفرض كل أشكال السيطرة الامبريالية عن طريق دمجها بالشبكة العالمية للاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة. الحقيقة الثانية أن الاقتصاديات المسيطرة حققت تطورها في عزلة نسبية وبقدر محدود فقط من التفاعل مع الاقتصاديات والشبكات العالمية الأخرى. وبالتالي فان من شأن مشروع يحقق عزلة نسبية للاقتصاديات المتخلفة أن يتمخض إذن عن تطور هذه الاقتصاديات، وذلك تحت شعار تنمية حقيقية منطوية على فك الارتباط كبديل عن التنمية الزائفة التي يروج لها اقتصاديو البلدان الرأسمالية المسيطرة، وهذه الفكرة البديلة للتنمية مستندة إلى الوهم التاريخي نفسه الذي يشكل العمود الفقري لايدولوجيا التنمية السائدة التي تعارضها. فالنزوع اليوم إلي نشوء سوق عالمية يدمر أي فكرة تقول بإمكانية عزل أو فك ارتباط أي بلد أو منطقة عن شبكات النفوذ العالمية في سبيل إعادة خلق ظروف الماضي والتطور مثلما فعلت البلدان الرأسمالية ذات يوم، وحتى البلدان المسيطرة أصبحت اليوم معتمدة على النظام العالمي، فتفاعلات السوق العالمية نتجت عن تحلل عام بالنسبة لجميع الاقتصاديات، وأي محاولة عزل أو فصل لن تعني، بصورة متزايدة سوى نوع أقسى من السيطرة من جانب النظام العالمي، سوى نوع من الغرق في العجز والفقر[12].

المحور الثالث: التنمية في دول الجنوب من منظور الليبرالية الجديدة... التراكم بواسطة النهب.

إن موقع أي بلد على الهرم العالمي يتحدد بمستوى تنافسية منتجاته في السوق العالمية، والدول المسيطرة (المراكز) تستخدم في هذه المعركة غير المتكافئة احتكاراتها القائمة على التكنولوجيا والمؤسسات المالية التي تشكل الرأس المال المالي والقطاع الأكثر عولمة، إضافة إلى احتكار الموارد الطبيعية وأيضا حقل الاتصالات والإعلام وأخيرا الاحتكارات العاملة في مجال الأسلحة الأكثر تقدما ودمارا، قانون القيمة العالمي هو تعبير مكثف عن عمل هذه الاحتكارات ومن خلال ذلك تعطيل عملية تصنيع دول الجنوب وتقليل عائد العمل في المقابل تبالغ في تثمين ما يسمى بالقيمة المضافة المرتبطة بنشاطات الاحتكارات الجديدة لمصلحة المراكز، والنتيجة توزيع في الدخل أكثر تفاوتا من الماضي، وبالتالي مزيدا من الاستقطاب والتبعية[13]، يقول **سمير أمين** بهذا الخصوص: إن الرأسمالية ليبرالية بطبيعتها وذلك ليس بالمعنى الجميل للكلمة وإنما بمعنى السيطرة لا على العمل والاقتصاد فحسب وإنما على جميع قسمات الحياة الاجتماعية والاقتصادية[14]. وهذه الحقيقة تؤدي إلى فهم المدى الاستراتيجي الذي ترتديه الموجة النيوليبرالية وهي المرادف الأيديولوجي لرأس المال المالي الدولي في الثلث الأخير من القرن العشرين. فاحتمالات تنمية مستقلة في الغالبية العظمى من بلدان الجنوب، أصبحت أقل إمكانية اليوم، إذ أصبح تنافس البضائع ورأس المال في بلدان المركز (المسيطر) يكتسح تلك الاقتصاديات أكثر من أي وقت مضى، من خلال العلاج التنحيفي وحتى التفكيك المحض لنظم الإنتاج المفروض على دول الجنوب بهدف إلغاء الحواجز أمام توسع رأس المال وحركته اللذين تسيطر عليهما دول الجنوب[15] ارتباطا بالتغير الهيكلي في بنية رأس المال في خلق القيمة المضافة استنادا إلى عنصر التكنولوجيا الذي يبقى تحت سيطرته، ويعني ذلك إحلال السياسة الاقتصادية الدولية باعتبارها السياسة الاقتصادية الوطنية الجديدة في إطار آليات مؤسسية دولية تكون الشركات الاحتكارية الدولية وليس الدولة هي المقدمة الواضحة لمثل هذه الآليات، ومن ثم إحداث نوع من التكامل المشوه مع الاقتصاديات المتطورة، حيث بدأت برامج الإصلاح في البلدان المتقدمة بحجة معالجة مشاكل الاقتصاد الكلي وصعوبات موازين المدفوعات، ثم حول هذا التشخيص إلى برامج إصلاح طموحة (روشة كاملة)، لتمكين البلدان النامية من إنهاء تدخل الدولة وتحرير الأسواق عن طريق

عمليات الخصخصة وتحرير التجارة وأسعار الصرف والانضباط المالي والتخفيضات الضريبية، وانتهاج سياسات نقدية متشددة، وتحقيق مرونة في سوق العمل. وكان الهدف من هذا العمل هو الترويج لرأي مفاده أن الإخفاقات الحكومية تشكل دائما عقبة أمام التنمية من إخفاقات السوق[16]، وبالتالي كان المبرر الأساسي لإطلاق قوى السوق العالمية مرتبط ارتباطا قويا بالفوائد المتصورة لتحرير التجارة والتنافس في السوق العالمية، التي تعتبر الطريق الملوكي للتنمية في نظر الفكر الليبرالي التقليدي[17] تحت اشرف مؤسسات (بريتون وودز)، وقد عرف هذا البرنامج بتوافق أراء (واشنطن). إلا أن الانفتاح التجاري لم يكن الأساس الأقوى لدفع هذا البرنامج قدما ولو لسبب واحد هو أن البلدان المتقدمة لم تتبع هي نفسها هذه المشورة بصورة دائمة والأمثلة في ذلك متعددة، بل أن الاهتمام قد تحول بسرعة نحو التحرير المالي، ثم انتشرت هذه السياسات بسرعة في البلدان المتقدمة والنامية بدعم قوي من المؤسسات المالية الدولية[18] بالرغم من الشكوك التي دارت حول عمليات التحرير المالي والآثار السلبية التي يمكن أن تترتب عن صعود ما يعرف **بالرأسمالية المالية** (financiarisation) خاصة في ظروف البلدان الضعيفة. ويمثل ذلك تحولا نوعيا في الرأسمالية وبحسب التيار الليبرالي الجديد فان الظاهرة جاءت عفويا فرضتها قوانين السوق والمنافسة، وأن لها تأثير ايجابي على معادلات النمو في الدول التي حررت أنظمتها المالية. إلا أن آثارها على هذه الاقتصاديات كان كارثيا، أزمات مالية وزيادة في مستوى المديونية، تباطؤ في معدلات النمو، تمركز الثروات وزيادة درجة الاستقطاب، ويؤكد ذلك أن الرأسمالية المالية تقوم في الواقع على **انخفاض عائد العمل وغياب التوازن في الاقتصاد العالمي**[19]، حيث أدت الحرية الواسعة لرأس المال من خلال الانتقال من مستوى التدويل إلى مستوى عولمة رأس مال والتي يقابلها إبقاء حركة العمل في حدودها الوطنية، إلى مفارقة صارخة مفادها **عولمة رأس المال ووطنية العمل**[20]، حيث سمح الحراك الجغرافي لرأس المال بالهيمنة على قوة العمل المقيدة التي لم يسمح لها بحراك جغرافي مماثل، نتيجة القيود المفروضة على الهجرة ولا يمكن التهرب من هذه القيود إلا بالهجرة غير الشرعية، الأمر الذي يخلق قوة عمل طيعة وسهلة الاستغلال، وعبر عقود قصيرة الأجل[21].

إن انجاز الليبرالية الجديدة الرئيس والجوهري، يكمن في إعادة توزيع لا خلق الثروة والدخل من خلال متابعة وتوسيع ممارسات التراكم بواسطة النهب والتي تعامل معها

ماركس باعتبارها عمليات بدائية أو أصلية خلال فترة صعود الرأسمالية من خلال تسليع وخصخصة الأراضي وطرد سكانها الفلاحين بالقوة (مقارنة حالتي المكسيك والصين حيث يعتقد أن 70 مليون فلاح ابعدوا عن أراضيهم مؤخرا)، أيضا تحويل مختلف أشكال حقوق الملكية والتعاونية وأملاك الدولة إلى حقوق ملكية خاصة بأوضح أشكالها في الصين وتسليع قوة العمل، وأكثرها تدميرا على الإطلاق نظام الإقراض كوسيلة راديكالية للتراكم عن طريق سلب الملكية[22]. كما يشكل التضخم أداة أساسية للسياسة الاقتصادية الدولية الجديدة للبلدان الرأسمالية المتطورة لحل تناقض التطور الرأسمالي، وترحيل ذلك بصيغة قانون القيمة العالمي الذي يربط بين التقدم المستمر في الإنتاجية وبين آليات الإفقار من خلال زيادة تكاليف المعيشة بشكل متواصل[23] إضافة إلى التسليع الكامل للطبيعة وما ينتج عنها من استنزاف المشاعات البيئية العالمية (الأرض، الهواء والماء) وتآكل المواطن والبيئات الطبيعية بأشكالها كافة، حيث تجاوز الاستهلاك الفعلي للقدرة الحيوية مجموع القدرة الحيوية للكوكب أمام انتشار صيغ الإنتاج الزراعي عالي الكثافة الرأسمالية. كل ذلك يحدث في ظل تقليص الأطر الناظمة والمصممة خصيصا لحماية العمل والبيئة ومنع تدهور أوضاعهما[24].

الخاتمة: تواجه اقتصاديات الجنوب اليوم حاضرا تكتنفه الضغوطات من كل الاتجاهات ومستقبلا غامضا مليئا بالتحديات الداخلية والخارجية في ظل إجراءات التكييف والصدمات الخارجية والبيئة الاقتصادية الدولية السلبية، وبسبب نتائج اندماجها في سوق عالمية مقيدة الحركة أو مبتورة، اندماجا تبعيا عبر آليات الهيمنة والاحتكار، فأصبحت مهددة بالابتعاد إن لم تكن ابتعدت عن مناهج تنميتها الوطنية، ويتجلى ذلك في المأزق التنموي الذي تمر به والسرعة التي يتزايد فيها تهميش اقتصادياتها اليوم، بسبب الحكم القاسي الذي يحكم حركة اقتصاد الجنوب بعد تقييد هامش هذه الحركة وكمؤشرات أساسية عن انتكاسة التنمية المأخوذة حرفيا من التجربة الغربية والمبنية على انفتاح الأسواق، والتي أدت إلى زيادة ضعفه وتفككه، إضافة إلى استنزاف موارده الطبيعية، المالية والبشرية. وبناءا على التحليل السابق للعلاقة بين واقع السوق الدولية وموضوع التنمية في دول الجنوب يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

– إنّ التنمية لا تقتصر على مجرد تحقيق تحولات في حجم وهيكل التجارة الخارجية وإنما تعتمد في جوهرها على ديناميكية داخلية، إلا أنّها تستلزم التبادل الدولي باعتباره

منحى طبيعي ومطلب من مطالب فعالية التنمية واستمرارها . إلاّ أنّ هذا الدور الايجابي لا يتأتى بشكل تلقائي وإنما مرهون بمدى توطد وترسخ تلك الديناميكية الداخلية ، من خلال تطوير تشابك (نسيج) وطني لمختلف القطاعات الاقتصادية بحيث يكون للتجارة الخارجية أثر مضاعف على الإنتاج المحلي.

-مما لا شك فيه أن القيود الخارجية للتنمية أصبحت حاسمة أكثر من أي وقت مضى في ظل المتغيرات العالمية الجديدة ودول الجنوب مطالبة اليوم بإيقاف السعي وراء وهم التنمية وفق النهج القائم على إيديولوجية العولمة الاقتصادية ومرجعياتها -الليبرالية الجديدة- بالاعتماد على سياسات التحرير وتحجيم دور الدولة هذا من جهة ومن جهة أخرى ضرورة الابتعاد عن شعارات فك الارتباط ، فلا الأسواق ولا الدول قادرة لوحدها على ضبط العلاقات الاقتصادية الدولية.

-إنّ استقلالية التنمية لا تعني العزلة أو القطيعة الكاملة مع العالم الخارجي، فليس هذا من الأمور الممكنة في العالم المعاصر، فضلا عن أنّه يجافي المنطق الاقتصادي السليم.

و إنما جوهر استقلالية التنمية يكمن في القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية، وفي مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية والقيود التي تفرضها المؤسسات القائمة على النظام الرأسمالي العالمي.

وكمسعى بديل هناك ضرورة لـــ:

1-اعادة الاعتبار لدور الدولة في التنمية من خلال التدخل الفعّال في إرشاد وتأطير وتحفيز التنمية وفقا لمفهوم الدولة التنموية التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنموية متواصلة لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكلة الإنتاج وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي.

2-دول الجنوب مطالبة اليوم بتشكيل منطقتها الاقتصادية من خلال إعادة تماسكه وتجمعه عن طريق إقامة تكتلات اقتصادية التي تمكنه من الوقوف في وجه التطورات المعاصرة وانعكاساتها السلبية، فبغض النظر عن الفوائد الاقتصادية المؤكدة لهذه التكتلات فهي تشكل سلاحا فعالا لدول الجنوب ووسيلة ضغط مهمة للتأثير على موازين القوى وتعديل قاعد اللعبة في النظام الجديد للتجارة الدولية.

الهوامش:

1- ايريك توسان، المال ضد الشعوب، دار الرأي دمشق، 2006، ص265
2- أ. د عبد الأمير السعد، قضايا نظرية حول إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 17، سنة 1999، ص 9
3- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، دار الفارابي، لبنان 2003، ص 240
4- ا.د عبد الأمير السعد، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، جامعة عنابه، 29-30 افريل 2002، ص75
5- توفيق المدني، وجه الرأسمالية الجديد، اتحاد الكتاب دمشق2004، ص.15،14
6- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، مرجع سابق، ص241
7- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، مرجع سابق، ص242
8- مايكل هاردت وانطونيو نيغري، الإمبراطورية، تعريب فاضل جاكتر، العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002 ص413
9- نفس المرجع، ص11
10- نفس المرجع، ص41
11- نفس المرجع، ص415
12- نفس المرجع، ص41
13- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، مرجع سابق، ص109
14- سمير أمين، ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية، دار النشر، الإسكندرية 2011، ص116
15- ايريك توسان، مرجع سابق، ص266
16- تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثالث عشر، نيويورك وجنيف، 2011 على موقع الانترنيت 2011 على موقع الانترنيت www.unictad.org/tdr2013
17- ايريك توسان، مرجع سابق، ص267
18- تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثالث عشر، مرجع سابق
19- سمير أمين، ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية، مرجع سابق، ص155
20- عبد الأمير السعد، قضايا رأس المال والعمل، مركز البحوث العربية الأفريقية مركز محروسة، الطبعة الأولى 2007، ص 35
21- دافيد هارفي، الليبرالية الجديدة، العبيكان المملكة العربية السعودية، 2008 ص275
22- نفس المرجع، ص260
23- ا.د عبد الأمير السعد، قضايا نظرية حول إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية، مرجع سابق، ص11
24- سمير أمين، ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية، مرجع سابق، ص110